اعتقالات الاحتلال في فلسطين: بين القانون الدولي وحقوق الإنسان

Israeli Occupation Detentions in Palestine: International Law and Human Rights Perspectives

عبدالعزيز عبداللطيف عبدربه الجهني

2025

الملخص

شهدت الأراضي الفلسطينية في الأسابيع الأخيرة تصعيدًا ملحوظًا في عمليات الاعتقال التي تنفذها القوات الإسرائيلية، بما في ذلك إصدار أكثر من 600 أمر اعتقال إداري خلال أسبوعين. يعتمد الاحتلال الإسرائيلي على نظام الاعتقال الإداري القائم على احتجاز دون توجيه تهم رسمية أو محاكمة علنية، مستندًا إلى ملف سري لا يُتاح للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليه، مع إمكانية تمديد الاعتقال لفترات غير محددة. يناقش المقال هذه السياسة في ضوء المعايير الدولية، خاصة المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تحظر الاعتقال التعسفي. كما يوثق الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في محاكمة عادلة، وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية، والحق في الاتصال بالعائلة والمحامي. ويخلص إلى أن الاعتقال الإداري المطول والمعاملة القاسية قد يرقى إلى إلحاق أذى جسدي وعقلي جسيم ضمن نمط ممنهج.

الكلمات المفتاحية

الاعتقال الإداري، القانون الدولي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، المعاملة القاسية، جريمة الإبادة الجماعية.

Abstract

In recent weeks, the Palestinian territories have witnessed a notable escalation in arrest operations carried out by Israeli forces, including the issuance of more than 600 administrative detention orders within only two weeks. The Israeli occupation relies on the system of administrative detention, which permits detention without formal charges or public trial, based on a secret file that neither the detainee nor their lawyer is allowed to access, with the possibility of indefinite renewal. This article examines this policy in light of international standards, particularly Article 9 of the International Covenant on Civil and Political Rights, which prohibits arbitrary detention. It also documents violations related to the right to liberty and personal security, the right to a fair trial, freedom from torture or cruel, inhuman or degrading treatment, and the right to communicate with family and counsel. The article concludes that prolonged administrative detention and cruel treatment may amount to the infliction of serious bodily or mental harm within a systematic pattern.

Keywords:

Administrative detention, International human rights law, International Covenant on Civil and Political Rights, Violations in the Occupied Palestinian Territory, Cruel treatment, Crime of genocide.

المقدمة

في الأسابيع الأخيرة، شهدت الأراضي الفلسطينية تصعيدًا ملحوظًا في عمليات الاعتقال التي تنفذها القوات الإسرائيلية، مستهدفةً مختلف الفئات العمرية والمهنية. تشير التقارير إلى أن سلطات الاحتلال أصدرت أكثر من 600 أمر اعتقال إداري خلال أسبوعين فقط، مما يثير تساؤلات حول مدى احترام هذه السياسات للمعايير القانونية الدولية.

أولاً: خلفية قانونية للاعتقالات الإسرائيلية

تستند سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ هذه الاعتقالات إلى ما يُسمى "الاعتقال الإداري"، وهو إجراء قانوني يسمح بالاحتجاز دون توجيه تهم رسمية أو محاكمة علنية، ويُستند فيه إلى "ملف سري" لا يُسمح للمعتقل أو محاميه بالاطلاع عليه. ويمدد هذا الاعتقال لفترات غير محددة، مما يُعتبر انتهاكًا صارخًا للحقوق الأساسية للمعتقلين.

وفقًا للمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يُحظر الاعتقال التعسفي، ويجب أن يُحال المعتقلون إلى محاكمة في أقرب وقت ممكن. إلا أن هذه المعايير غالبًا ما تُنتهك في سياق الاعتقالات الإسرائيلية.

ثانياً: تطورات الاعتقالات في الأسابيع الأخيرة

في الأسابيع الأخيرة، وثّقت مؤسسات حقوقية فلسطينية اعتقال مئات الفلسطينيين خلال مداهمات ليلية في مدن وقرى الضفة الغربية، بما في ذلك نابلس والخليل وبيت لحم. شملت الاعتقالات ناشطين سياسيين، صحفيين، وأسرى محررين.

هذا التصعيد يأتي في وقت حساس، حيث تُجري مفاوضات دولية لوقف إطلاق النار في غزة، مما يثير تساؤلات حول دوافع هذه الاعتقالات وتوقيتها.

ثالثاً: الانتهاكات المترتبة على هذه الاعتقالات

:تتعدد الانتهاكات المترتبة على هذه الاعتقالات، وتشمل

الحق في الحرية والأمان الشخصي: تُنفذ الاعتقالات دون أوامر قضائية واضحة، مما يُعد انتهاكًا للمادة 9 من العهد الدولي.

الحق في محاكمة عادلة: الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة علنية يُحرم المعتقلين من حقهم في محاكمة عادلة.

الحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية: تشير تقارير إلى تعرض المعتقلين للتعذيب وسوء المعاملة خلال فترة الاحتجاز.

الحق في الاتصال بالعائلة والمحامي: تُفرض قيود صارمة على الزيارات العائلية والاتصال بالمحامين، مما يُعد انتهاكًا للحقوق الأساسية للمعتقلين.

الاعتقال الإداري المطول والمعاملة القاسية: قد يرقى إلى إلحاق أذى جسدي وعقلي جسيم، وهي إحدى صور الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية عندما تُرتكب في إطار نمط ممنهج ((الجهني، 2023، ص 26–35.

رابعاً: التوصيات القانونية

:في ضوء هذه الانتهاكات، تُوصي المنظمات الحقوقية بما يلي

الضغط الدولي على إسرائيل: لوقف سياسة الاعتقال الإداري والامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تقديم الدعم القانوني للمعتقلين: من خلال توفير محامين متخصصين لمتابعة قضاياهم.

توعية المجتمع الدولي: بمخاطر هذه السياسات وأثرها على حقوق الإنسان في فلسطين.

النتائج

- استناد سلطات الاحتلال إلى الاعتقال الإداري يشكل انتهاكًا صارخًا للمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- شملت الاعتقالات ناشطين سياسيين وصحفيين وأسرى محررين خلال مداهمات ليلية في الضفة الغربية.
- تتضمن الانتهاكات الحرمان من محاكمة عادلة، والتعرض للتعذيب وسوء المعاملة، وفرض قيود صارمة على الزيارات العائلية والاتصال بالمحامين.
- يرقى الاعتقال الإداري المطول والمعاملة القاسية إلى إلحاق أذى جسدي وعقلي جسيم، وقد يشكل أحد صور الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية عندما يُرتكب في إطار نمط ممنهج.

التوصيات

- الضغط الدولي على إسرائيل لوقف سياسة الاعتقال الإداري والامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تقديم الدعم القانوني للمعتقلين من خلال توفير محامين متخصصين لمتابعة قضاياهم.
- توعية المجتمع الدولي بمخاطر هذه السياسات وأثرها على حقوق الإنسان في فلسطين.

الخاتمة

إن استمرار سياسة الاعتقالات الإسرائيلية دون مراعاة للمعايير القانونية الدولية يُعد انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان. ومن الضروري تكثيف الجهود القانونية والدبلوماسية للضغط على سلطات الاحتلال لوقف هذه السياسات والامتثال للمعايير الدولية.

المراجع:

الأمم المتحدة. (1966). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9.

بتسيلم. (2024، ديسمبر). معطيات حول الاعتقالات الإدارية في الضفة الغربية.

هآرتس / الجزيرة نت. (2025، يوليو). تقرير صادم عن معاملة الأسرى الفلسطينيين بسجن مجدو.

هيئة شؤون الأسرى والمحررين. (2025، أغسطس). أعداد الأسرى والمعتقلين في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي.

الأناضول. (2025، سبتمبر). ارتفاع عدد الأسرى الفلسطينيين بسجون إسرائيل إلى 11 ألفًا و100.

الجهني، عبدالعزيز بن عبداللطيف عبدربه. (2023). المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي: دراسة وصفية تحليلية [رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية]. https://search.mandumah.com/Record/1432810